

عمالة المرأة الريفية بالاقتصاد غير الرسمي بين واقع و آفاق

وهراني عبد الكريم المركز الجامعي عين تموشنت
 علي دحمان محمد المركز الجامعي عين تموشنت
 مطهري كمال المركز الجامعي عين تموشنت

ملخص : يهدف موضوع هذا المقال إلى إبراز ضاهرة الإقتصاد الغير رسمي التي تعاني منها الكثير من البلدان على اختلاف سياساتها ودرجات تقدمها الاقتصادي، حيث اشدت النقاش حول هذه الظاهرة و أهميتها و آثارها، كما يسعى البحث إلى تحقيق مجموعة أهداف تتعلق بالتعرف على الدوافع و الآثار المترتبة على عمل المرأة الريفية بالقطاع غير الرسمي، و انعكاس هذا العمل على تغير مكانتها الاجتماعية، وعلاقة ذلك بعملية اتخاذ القرار داخل الأسرة **الكلمات المفتاحية :** الإقتصاد الغير رسمي، المرأة الريفية، العمل، التنمية الريفية.

Résumé :

Le thème de cet article est destiné à mettre en évidence le phénomène de l'économie informelle qui frappe de nombreux pays avec des politiques différentes et des degrés de progrès économique, ce qui a intensifié le débat sur ce phénomène et de son importance et ses effets .

Aussi La recherche vise à atteindre les objectifs prévus en ce qui concerne l'identification des motifs et Les conséquences du travail des femmes rurales dans le secteur informel, et le reflet de ce travail pour changer leur statut social, et la relation de ce processus de prise de décision au sein de la famille.

Mots clés : L'économie informelle, la femme rurale, le travail ,développement rural.

تمهيد :

يعتبر موضوع الاقتصاد غير الرسمي من أهم المحاور الحديثة التي أثارت اهتماما كبيرا في دراسات الباحثين الاقتصاديين، هذه الظاهرة شكلت اتجاهها هاما في الدراسات الحالية التي تقوم بها المنظمات العالمية كمنظمة التعاون الاقتصادي والبنك العالمي (OCDE)، مكتب العمل الدولي (BIT)، حيث تعرضت هذه الأخيرة إلى البحث عن أسباب انتشار هذه الظاهرة، درجة خطورتها و كيفية معالجتها.

تعد الجزائر من بين أهم البلدان التي تعاني هذا المشكل، ويرجع ذلك إلى التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، ولعل أهم مرحلة هي فترة ما بعد منتصف الثمانينات التي شهدت فيها الجزائر أزمة اقتصادية حادة، انجر عنها بروز عدة سلبيات كان لها تأثيرا كبيرا على مردودية الاقتصاد الوطني .

تلعب المرأة دورا هاما من خلال تأديتها الكثير من الأعمال التي تعتبر مساندة للرجل و مهينة لظروف عمله وتشير إحصاءات منظمة العمل العربية إلى ارتفاع نسبة النساء العاملات وتنحصر النساء في عدد محدود من المهن التي تقع في درجات منخفضة وأحيانا مرتفعة على السلم الوظيفي، ومن المهم الإشارة إلى أن التحاق المرأة بالقطاع الرسمي تارة والقطاع غير الرسمي تارة أخرى والتغير في حالتها العملية من " عاملة بأجر " إلى " تعمل لحسابها الخاص " هي مراحل مختلفة للحياة العملية للمرأة تتحدد تبعا لأوضاعها الشخصية والتزاماتها اتجاه أسرتها.

نسبة لهذه المعطيات، هذا يقودونا إلى طرح الإشكالية التالية " ما هي أسباب تفشي ظاهرة الإقتصاد الغير رسمي وما مدى المشاركة الإقتصادية للمرأة الريفية في قطاع الغير الرسمي و أثر ذلك على التنمية " ؟، و هذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال المحاور الآتية :

أولاً- نشأة القطاع غير الرسمي وانتشاره في الجزائر

ثانيا- واقع المرأة الريفية في العالم العربي

ثالثا- واقع المرأة الريفية ضمن الاقتصاد الغير رسمي

رابعا- إستراتيجيات مواجهة و معالجة ظاهرة عمالة المرأة الريفية بالإقتصاد الغير رسمي.

أولاً- نشأة القطاع غير الرسمي وانتشاره في الجزائر:

إن الانتقال الدائم وغير المتواصل نحو اقتصاد السوق وإزالة الاحتكار على التجارة الخارجية وتفكيك القطاع العمومي المنتج والتقليص الحاد لاستثمارات الدولة، وتردي الأوضاع الأمنية، تعد عوامل ساهمت في نمو القطاع غير الرسمي نموا متزايدا. غير أن خصائص هذا القطاع وقياسه تبقى مبهمة وجزئية بسبب نقص الدراسات والتحقيقات.

1 - تطور القطاع غير الرسمي :

مرت نشأة القطاع غير الرسمي وانتشاره في الجزائر، عموما، بثلاث مراحل :

1-1 - المرحلة الأولى : 1962-1989 :

شهدت هذه المرحلة ازدهارا في مجال توفير مناصب العمل وذلك بفضل الاستثمارات الضخمة، لاسيما تلك التي خصصت لقطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية. وسمحت هذه الحركية الاقتصادية بتخفيض نسبة البطالة، بشكل معتبر، حيث انتقلت من 33% سنة 1966 إلى 14% سنة 1958.

و رغم عدم التصريح به رسميا، فإن بروز القطاع غير الرسمي هو نتيجة جمود الاقتصاد والسوق اللذين كانا مسيرين تسييرا إداريا وتقويم مفرط لسعر صرف الدينار مما ولد نقصا في المواد الاستهلاكية وظهور ممارسات سلبية.

إن ما حفز على ظهور "الطراباندو" و"تجارة الحقيبة" وكذا "البيع تحت الطاولة" "البيع المشروط" هو ظهور، خلال الثمانينيات، طلب متزايد على السلع الاستهلاكية عجزت السوق الوطنية على تلبيته.

لقد انجر عن برنامج محاربة الندرة (PAP) وترخيص استيراد السلع الاستهلاكية بدون الدفع (ISP)، مثل السيارات و سلع التجهيز والمواد ذات الاستهلاك الواسع (قطع غيار السيارات والآلات، والمنتجات الإلكترونية والكهرومنزلية) ظهور نمط استهلاك اصطناعي ساهم بصفة واسعة في تزايد الممارسات غير القانونية والإثراء السهل. وبناء على إحصائيات مصالح المجلس الوطني للتخطيط (CNP)، فقد قدرت هذه الواردات بـ 4,7 مليار دينار سنة 1989 (ما يقارب 3,9 مليار فرنك فرنسي)، ويعود اتساع السوق السوداء والسوق الموازية للعملة الصعبة إلى ضعف العرض وإلى أسعار المنتجات والخدمات المستوردة أو التي تسوقها المؤسسات العمومية التي تمارس الاحتكار باسم الدولة. وفي الواقع، تمخضت عن قواعد وممارسات سير وتسيير الاحتكارات التي وضعت بغية تنظيم السوق آثار سلبية: المحسوبية، اختلاس الأموال، الرشوة...

و كان ادخار العملات الأجنبية للمهاجرين يمول قسما كبيرا من هذه الواردات، والتي حولتها شبكات غير رسمية إلى عملة وطنية بأرباح جد هامة. وقد انجر عن ذلك وضعية مزدوجة مست بشكل خطير الاقتصاد والمجتمع. وتتمثل هذه الوضعية في إقامة سوق موازية للعملات الصعبة والانخفاض الشديد للتحويلات. وفي هذا السياق، انخفض حجم التحويلات بالدولار الأمريكي، من 500 مليون سنة 1993 إلى 287 مليون سنة 1998 ثم إلى 164 مليون سنة 2001.¹ ويضاف إلى الواردات بدون دفع (ISP)، الواردات من السلع الاستهلاكية التي يجلبها المواطنون أثناء أسفار النزهة والأعمال، والتحويلات التي يقوم بها المقيمون بالخارج في شكل سلع يأتون بها أثناء الزيارات العائلية أو عند العودة النهائية إلى أرض الوطن.

ويضاف إلى ذلك ظهور قطاع غير رسمي مضارب في قطاع العقار، كنتيجة لعمليات التنازل عن أملاك الدولة التي افتقرت إلى التسيير العقلاني، لا سيما في ميدان السكنات و الأملاك الشاغرة و السكنات والأراضي الاجتماعية و التعاونيات العقارية .

وخلاصة القول، فإن الانخفاض الذي عرفه عرض السلع والخدمات (الإنتاج الوطني والواردات) والفوضى التي عمت القطاعات العمومية للتوزيع، وتفاقم نسبة البطالة، هي الأسباب الرئيسية لظهور النشاطات غير الرسمية التي شهدت انتشارا واسعا في بضع سنوات، واتجهت هذه النشاطات خاصة نحو تجارة المضاربة والخدمات وكذا نحو النشاطات المنتجة وذلك بإنشاء وحدات حرفية وشبه صناعية ذات طابع عائلي، سمح بإنشائها الميثاق الوطني لسنة 1976.

وفيما يتعلق بالتشغيل غير الرسمي، فإنه يمكن تصوره انطلاقاً من المعيار القانوني. ويتكون عدد العمال غير المصرح بهم أساساً، من الأشخاص الذين لم يبلغوا السن القانونية للعمل والأشخاص الذين يعملون في منازلهم والنساء اللواتي يمارسن نشاطات جزئية علاوة على المساعدين العائليين، والأشخاص الذين مازالوا يعملون رغم تجاوزهم سن التقاعد والمعوقين العاملين غير المحميين من طرف تشريع العمل.

وفي سنة 1978، تم إصدار القانون الأساسي العام للعامل بغية تنظيم عمل النساء والقصر، وقلص هذا النص السن القانونية للعمل من 18 إلى 16 سنة.

2- المرحلة الثانية : 1990-1997 :

وتميزت هذه المرحلة، منذ سنة 1986، بأزمة مالية واضطرابات سياسية واقتصادية، إلى جانب تطبيق ثلاثة برامج استقرار مع صندوق النقد الدولي، في 1989 و 1991 و 1994، والتي أفضت إلى إعادة جدولة المديونية الخارجية في سنة 1994.

وتم تطبيق برنامج تعديل هيكلي قصد مواجهة الاختلالات الداخلية والخارجية مما أدى بصفة تدريجية إلى إقامة تنظيم جديد للاقتصاد من نوع ليبرالي عن طريق وضع آليات تشريعية وتنظيمية ستسمح بالانتقال من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى مايلي:

- إعادة تنظيم القطاع المنتج العمومي (الصناعة، البناء والأشغال العمومية، الفلاحة) وتقليص كبير للإستثمارات أدى إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي.
- ارتفاع عدد مؤسسات القطاع الخاص
- تقلص سوق التشغيل وغياب التنظيم في سوق العمل
- إقامة جهاز تشغيل الشباب منذ 1988 و توسيعه بصفة غير محكمة وغير مراقبة وغير متابعة.
- زيادة ملحوظة لعدد النساء المشتغلات جزئياً (FPO) وفي الأعمال بالمنزل (TD)، التي لا تخضع لأي نوع من أنواع التنظيم والمعايير.
- انتشار عمل الأطفال في المدن الصغيرة والقرى و المراكز الحضرية الكبرى، نتيجة لإفقار الأسر.
- التشغيل غير المستقر للأشخاص المسنين والعمال الدائمين و/أو المسرحين من طرف القطاعات المنظمة العمومية والخاصة إثر تقليص العمال والتقاعد المسبق والذهاب الإداري، لأسباب اقتصادية.
- الإيديولوجية الرجعية التي تتبنى حرية التجارة خارج القانون ومنع الضريبة الجبائية والجمركية.
- الحالة الأمنية للبلاد التي ساعدت على انتشار القطاع غير الرسمي.

وخلال هذه الفترة، عرفت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية تطوراً سلبياً²:

* نمو سلبي للناتج الداخلي الخام خلال الفترة بالقيمة الحقيقية مما أدى إلى انخفاض محسوس للدخل الفردي قدره (-) 15,7% .

* إجمالي رصيد الخزينة سلبي باستمرار، باستثناء سنتي 1990 و 1991.

* إرتفاع كبير للتضخم، ناتج عن تحرير الأسعار وتخفيض قيمة الدينار (معدل 23% سنويا بين سنوات 1987 و 1994).

* تزايد نسبة البطالة خصوصا بسبب فقدان مناصب الشغل في القطاع الاقتصادي العمومي نتيجة إعادة هيكلة المؤسسات وتباطؤ النشاط الاقتصادي : انتقل معدل البطالة من أكثر من 15% في سنة 1986 إلى حوالي 25% في سنة 1994. ليبلغ نسبة 28% في سنة 1995.

* انخفاض الدخل المتوفر لدى الأسر قدره 20%، يعود أساسا إلى تقلص هام لمداخيل الأجراء (-38,7%).

* انخفاض قوي للنفقات الاجتماعية للدولة مقارنة بالسنوات السابقة.

* وضعية أمنية للبلاد جد معرقة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية.

3- المرحلة الثالثة 1998- 2010 وتتميز بمايلي :

- استقرار الاقتصاد الكلي باسترجاع التوازنات الداخلية والخارجية. وتم تحقيق هذه التوازنات بفضل النتائج المحققة من خلال برنامج الاستقرار والنمو الكبير لحجم الصادرات من المحروقات.

- استقرار نسبة البطالة في حدود 29% ومالت هذه النسبة إلى الانخفاض في نهاية الفترة لتصل إلى 24% في سنة 2003. وهذا يعد جزئيا نتيجة لأثر تزايد ميزانية الاستثمار لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمخطط الوطني للتنمية الريفية والفلاحية، ولبرنامج تشغيل الشباب لاسيما ابتداء من سنة 2002.

- تحكم في التضخم الذي انتقل من 6,3% بين 1995 و 2000 إلى 2,6% من 1999 إلى 2003.

- تحسن مداخيل الأسر واستهلاكها وهذا نتيجة لرفع الأجور والمعاشات والمنح وانعكاسات النمو.

- تحسن نفقات الاستهلاك لكل فرد في الأسرة قدر بنسبة 4,4% و 4,8% وفقا للتحقيق الخاص باستهلاك الأسر لسنة 2000/ 2010 وقد رافق هذا التحسن، تقلص الفوارق المتعلقة بنفقات الاستهلاك.

- تزايد منح موارد الميزانية المخصصة للقطاعات الاجتماعية.

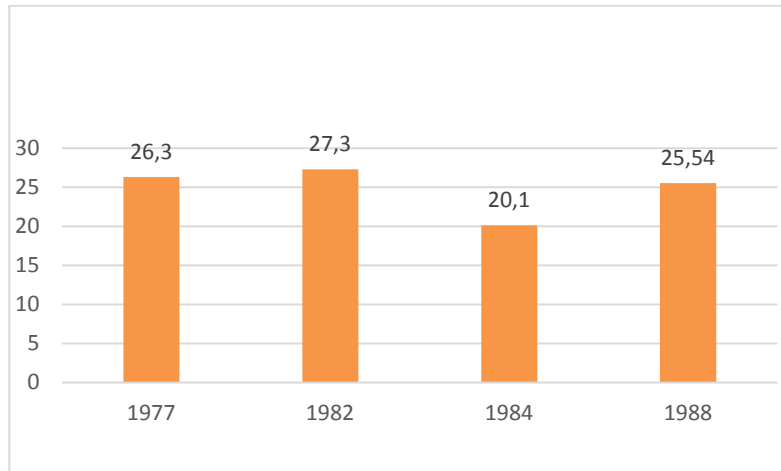
وفي هذا السياق، تم تنظيم القطاع غير الرسمي من جديد وتعزيز وتوجه نحو فروع نشاط عديدة. فهو يمتص جزءا كبيرا من طلبات التشغيل التي لم يلبها القطاع المنظم الذي يتخبط معظمه في أزمة، وهكذا ارتفعت ارتفاعا محسوسا حصة العمال المستقلين، والأجراء المؤقتين، والمساعدات العائليين، والمتدربين والعمال في المنزل، وذلك على حساب الأجراء الدائمين المصرح بهم.

ويبدو هذا التطور في نظام التشغيل متناقضا بالنسبة للسياسة الجديدة للدولة التي تشجع التشغيل الذاتي من خلال تحفيز المتعاملين الخواص على الاستثمار والتمويل الجزئي للمؤسسات الصغيرة و تقديم القروض الصغيرة

والأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة في إطار برامج تشغيل الشباب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تأطير هذه البرامج من طرف السلطات العمومية يساهم بشكل غير مباشر في تنظيم القطاع غير الرسمي ويكرس تقليص التشغيل غير الرسمي في النشاطات المسجلة. و علي العموم يمكن توضيح نمو القطاع الغير رسمي بالجزائر من خلال مرحلتين أساسيتين:

أ- **فترة الاقتصاد الموجه:** تميزت فترت السبعينيات و الثمانينيات بانتهاج الجزائر على أفكار و أسس اشتراكية مست عدة جوانب اقتصادية و اجتماعية بغية تحقيق استقرار اقتصادي واجتماعي، لكن و في المقابل فاعتماد الدولة على تجميد ميكانزمات السوق عن طريق سياسة تحديد الأسعار الرواتب، معدل الفائدة و سعر الصرف الى بروز سوق موازى الى جانب السوق الرسمي تسيره مكنزمات غير رسمية لا تحكم فيها الدولة و لا تنظمها، و هو الأمر الذي ساهم بتوسع رقعة التشغيل الغير رسمي بحيث بلغ حجم التشغيل الغير رسمي 25% من مجموع العاملين بالقطاع سنة 1985 كما يوضحه الشكل أدناه.

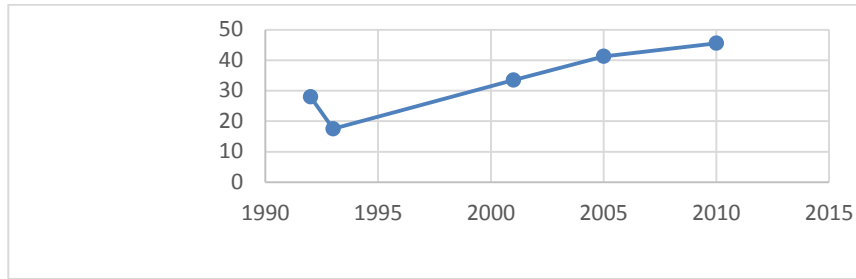
الشكل رقم (01): تطور نسبة التشغيل بالقطاع الغير رسمي خلال مرحلة الاقتصاد الموجه



Source ; MUsETTE.M, ISLI.M, HAMMOUDA.N, Marché du Travail et emploi en Algérie, Bureau de l'OIT à Alger, octobre2003 p 43.

ب -مرحلة الاقتصاد السوق :ان القطاع العام في الجزائر والذي ظل لوقت طويل المصدر الرئيسي للتشغيل بنسبة 100 % خلال سنوات السبعينات والثمانينات أصبح لا يؤمن الفرص الكافية وذلك بالاشتراك مع القطاع الخاص وان كان هذا الأخير يوفر نسبة لا تتعدى 30%. لدى يلجأ الشباب اليوم للعمل ضمن القطاع الغير رسمي لتأمين سبل العيش لهم ولأسرهم،و هو ما ساهم في ارتفاع نسبة التشغيل بهذا القطاع لتقارب 40% سنة 2010 وهذا بعدما كانت لا تتعدى 30 % قبل حلول سنة 2000، و الشكل التالي يوضح ذلك بأكثر تفصيل.

الشكل رقم (02): تطور نسبة التشغيل بالقطاع الغير رسمي خلال مرحلة اقتصاد



Source ; LEGENDRE François, Emploi et politiques sociales : Tome 2, trajectoires d'emploi et rémunérations, France, sept 2009 p300

كنتيجة لما سبق القطاع غير الرسمي في الجزائر قد ازدهر في فترة التنظيم الرسمي لاحتكار الدولة على التجارة الخارجية، فإن انتشاره و توسعه تحققا في فترة إنفتاح الاقتصاد الوطني وفي مأمّن من بعض جوانب القطاع الخاص. ويعتبر القطاع غير الرسمي بمثابة "صمام الأمان" لمواجهة الأزمة الحادة لسوق العمل التي تميزت بتسريجات اقتصادية وتقلص طلب العمل في القطاع العمومي بينما استمرت اليد العاملة الحقيقية في التزايد.

2- الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية لتطور القطاع غير الرسمي بالجزائر:

إن تطور ظاهرة القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الوطني كان نتيجة عوامل كثيرة منها الاقتصادية و الاجتماعية من أبرزها ما يلي:

1-1- البطالة: منذ سنة 1987 ما فتئت ظاهرة البطالة تتفاقم، وقد ازدادت تفاقمًا بعد سنوات من الإصلاح، لأنه في عملية التحول إلى اقتصاد السوق أهملت قضية التوظيف ولم يعطى لها الإهتمام اللازم، حيث ارتفع عدد البطالين من 434.000 سنة 1985 إلى مليون بطل سنة 1978، كما تم فقدان ما يقارب 26.000 منصب عمل ما بين 1986 و 1989 ، وفقدان ما يقارب 23.000 منصب عمل ما بين 1991 و 1993 وأدى

تراجع الاستثمارات إلى انخفاض نسبة عرض العمل مقارنة بالطلب عليه، حيث قدرت النسبة بـ 46% سن 1989 لتراجع إلى 27% سنة 1993.

و تميزت هذه السنوات بارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب حيث وصل هذا المعدل سنة 2004 إلى 49 % في صفوف الأقل من 20 سنة و 44% في فئة الشباب في سن ما بين 20 إلى 24 سنة، خلال نفس السنة 2004 نجد ما يقارب 73 % من البطالين هم أقل من 30 سنة، هذه الوضعية ساهمت كثيرا في تطور النشاطات غير الرسمية خلال هذه الفترة كنتيجة لانسداد ميكانيزمات العمل بالقطاع الرسمي و في سنة 2005 بلغ معدل البطالة 15.2% لينخفض إلى حدود 10% في سنوات 2008-2012 بسبب الإجراءات و السياسات الداعمة للتشغيل المتبعة في إطار خلق و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وكذلك نتيجة لسياسة التشغيل التي انتهجتها الحكومة من أجل ترقية التشغيل و التي هي جزء من المقاربة الاقتصادية تهدف الى علاج مشكل البطالة و تركز على سبعة محاور أساسية نصت عليها إستراتيجية محاربة البطالة و هي كالتالي :

- ترقية التكوين الفعال لتسهيل الاندماج في عالم الشغل .
- اعتماد سياسة تحفيزية فيها يخص المؤسسات.
- تحسين و تحديث ادارة سوق العمل.
- ترقية تشغيل الشباب.
- خلق و تأسيس هيئة للتنسيق ما بين القطاعات.
- متابعة و مراقبة ميكانزمات تسيير سوق العمل.
- دعم تطوير المقاولات.
- دعم و ترقية العمل المأجور.
- إصلاح و تحديث مصلحة التشغيل العمومية من خلال الوكالة الوطنية للتشغيل.

الجدول (01) : تطور توفير فرص العمل حسب قطاع النشاط (200-2007)

2007-2004	2007	2006	2005	2004	
+1.993.000	267.000	505.000	448.00	733.000	اجمالي فرص العمل
+287.000	72.000	97.000	66.000	52.000	قطاع الزراعة
+12.000	12.000	3.000-	2.000	13.000	قطاع الصناعة
+353.000	98.000	110.000	70.000	73.000	قطاع البناء و الأشغال العمومية
+384.000	91.000	86.000	105.000	102.000	قطاع التجارة و المصاح الادارية
+959.000	9.000	211.000	206.000	533.000	أشكال خاصة للتشغيل (التشغيل الغير رسمي)

المصدر: البرنامج الوطني للحكامة في الجزائر نوفمبر 2008

على الرغم من كل هذه التدابير إلا أن الجزائر تبقى تعاني من ارتفاع نسبة البطالة خاصة في فئة الشباب جعل من الاقتصاد الرسمي ملاذا يوفر فرص عمل دون قيود أو شروط عجز القطاع الرسمي عن توفيرها، لذلك تعتبر البطالة من أهم الأسباب الرئيسية لظهور و تطور ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي بالجزائر، والجدول التالي يبين تطور معدل البطالة في الجزائر:

الجدول رقم (02) : تطور معدل البطالة في الجزائر 2000-2012 :

السنة	2000	2001	2003	2004	2005	2006
نسبة البطالة %	28.9	27.3	23.72	17.00	15.2	12.3
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نسبة البطالة %	13.8	11.3	10.2	10.00	10.00	9.7

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر، نشرة 2010 ، ص 11 .

2-2- عبء الإصلاحات الاقتصادية : تميزت سنوات برامج التعديل الهيكلي في الجزائر في الميدان الاجتماعي بإجراءات كان لها تأثير مباشر على الظروف الاجتماعية من حيث المداخيل والشغل والاستهلاك .وقد تجسدت هذه الإجراءات في إلغاء الدعم وتجميد أجور المواطنين وخفض نفقات التسيير والاستثمار .مما ساعد على تدهور سوق الشغل وظروف المعيشة وزيادة الفوارق التي تراكمت خلال السنوات السابقة على ظهور وتوسع ظاهرة القطاع غير الرسمي لمواجهة الفقر و تدهور المداخيل.

2-3- البيروقراطية وتعقد الإجراءات الإدارية : تؤدي البيروقراطية وتعقد الإجراءات الإدارية إلى نفور العون الاقتصادي والمستثمر من العمل بالقطاع الرسمي نظرا لطول مدة الانتظار والتكاليف الإضافية .حيث تشير الدراسة التي نشرها البنك الدولي سنة 2011 حول ممارسة أنشطة الأعمال والتي صنفت الجزائر فيما يتعلق بشروط البدء في النشاط التجاري في الرتبة 150 من مجموع 183 دولة والترتيب 15 من مجموع 20 دولة عربية معنية بالدراسة، حيث قدر عدد الإجراءات اللازمة ب 14 إجراء، تستغرق 24 يوما لإتمامها. كما أن غياب الشفافية في العمليات التجارية، مشكلة العقار الصناعي، غياب قواعد البناء التجاري وغيرها تؤدي إلى تنامي الأنشطة غير الرسمية .فهذه الوضعية ساهمت في تنامي النشاطات غير الرسمية وهذا بسبب صعوبة العمل بالقطاع الرسمي المتميز بالمناخ غير الملأئم.

2-4- الأجور و الدخل: ترتب عن الإصلاحات الاقتصادية مراجعة قيمة الدينار و تحرير الأسعار في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق لم يجد المواطن التوازن المطلوب بين ارتفاع تكلفة المعيشة التي لم تتوقف عن الصعود (بسبب التضخم) ، وبين قدرتهم الشرائية (المداحيل)، حيث يعتبر الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون في نظر الخبراء هو المحدد لمستوى المعيشة وللقدرة الشرائية، لذلك من المفروض أن الأجور يتم تحديدها استنادا إلى " الاحتياجات الإنسانية والعائلية"، وهو ما يعني أن هذا الحد في الأجر يكفي لضروريات الحياة، وبرغم من إن الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون بالجزائر تضاعف ب 10 مرات منذ سنة 1990 ، بحيث انتقل من 1000 دج إلى 10 آلاف دينار سنة 2004 حسب أرقام وزارة العمل والضمان الاجتماعي إلا أنه لم ينعكس إيجاباً على مستوى معيشة الأفراد ، مما يجعل الدخل المتحصل عليها من أنشطة في إطار رسمي غير كافية ، حيث يبحث الأفراد سواء بطلون أو مشغولين عن دخول إضافية في أنشطة غير رسمية . لذلك يعتبر انخفاض مستوى الدخل من الأسباب التي أدت إلى تطور القطاع غير الرسمي في الجزائر.

2-5- الفقر: تبقى الحالة الاجتماعية متميزة بالقضايا الهيكلية المرتبطة بالدخل، ونمط تحديدها والقدرة الشرائية وكذا علاقتها مع الإنتاجية، ولا تزال النفقات العمومية لصالح الدعم المباشر وغير المباشر في الإرتفاع مع التحويلات الاجتماعية للدولة التي تزداد أهميتها أكثر فأكثر في تحسين مستوى معيشة الأسر، وقد إرتفعت إلى 1083 مليار دج عام 2008، أي نسبة 13,6% من الناتج الداخلي الإجمالي وبالدولار الأمريكي، فهي تصل إلى 16,8 مليار دولار، علما أن الصادرات خارج قطاع المحروقات قد بلغت 1,8 مليار دولار أمريكي. وبالنسبة إلى عدد السكان، قدر المبلغ الشهري المتوسط للفرد للتحويلات الاجتماعية، عام 2008، 2594 دج، وهو يمثل ما يقارب 22% من الدخل الوطني الأدنى المضمون.

إن هذه العوامل تؤكد هشاشة تحسين الحالة الاجتماعية التي هي في إستقرار لازال يعتمد على تدخل الدولة والسوق الدولية للمحروقات. وفي عام 2008، تواصل التحسن العام لمستوى معيشة السكان مع ناتج داخلي إجمالي/نسمة الذي إنتقل من 272909 دج إلى 311228 دج أي تزايد قدره 14% بالعبارات الجارية. وبالدولار، إنتقل الناتج الداخلي الإجمالي/نسمة من 3936 دولار في عام 2007 إلى 4900 دولار في عام 2008.

2-6- النظام الضريبي: إن الضريبة تعد من أهم أسباب نمو ظاهرة القطاع غير الرسمي خاصة في الجزائر لأن بعض المحللين الاقتصاديين يرجعون سبب انتشار القطاع غير الرسمي إلى حجم التكاليف الجبائية، لكن بالمقابل نجد أن نسبة الجباية المطبقة في الجزائر هي من أقل النسب على مستوى دول المغرب العربي . لكن حسب المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي فان عدد كبير من المستفيدين من الامتيازات الجبائية والجمركية التي يمارسون الغش والتهرب الضريبي أمام غياب الرقابة . بالإضافة إلى الجباية ANDI و ANSEJ تمنحها كل من الجمركية المرتفعة.

ثانيا - واقع المرأة الريفية في العالم العربي:

إن الالتفات إلى قضايا المرأة الريفية يستمد أهميته من كون الغالبية منهن يقعن في تصنيف الفئات الأقل حظا في الوطن العربي. ومن خلال إطلاعنا على عشرات التقارير التنمية البشرية سواء القديمة منها أو الحديثة، التي تتحدث عن واقع المرأة الريفية العربية، وجدنا أنها تعطي صورة قاتمة حول أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية إلى يومنا هذا، ونحن على وشك الوصول إلى

الأهداف التنموية للألفية 2015 ، فإن التفرقة بين الجنسين/النوع الاجتماعي لازالت مستمرة، ولم يجرز تقدم في هذا المجال هذا إن دلّ على شيء فإنه يدل على أن رغم جهود الحكومات العربية من أجل تحسين نوعية حياتها إلا أن الفقر لازال مستقرا في أحضانها، ويرجع عددا من الخبراء وبعض المنظمات الدولية الخاصة بشؤون التنمية كالأمم المتحدة والهيئات الإقليمية الأخرى إلى هذا الضعف لعدة أسباب، يمكن حصرها فيما يلي:³

أ -أسباب قنّية وثقافية: وتتمثل في ارتفاع نسبة الأمية، نقص التدريب العملي، نقص التوجيه المهني والاستشارات عن اختيار المهن والدراسة، والتمييز في التعليم.

ب -أسباب اقتصادية: وتتمثل في تقسيم العمل حسب الجنس(السكرتارية للنساء والهندسة للرجال مثلا)، قلة فرص العمل أمام النساء، العمل المنزلي يعطل إمكانياتها في المصانع والمكاتب.

ج-أسباب اجتماعية: وتتمثل في وضعية المرأة الاجتماعية والنظرة والاتجاهات المتخلفة اتجاها عملها وتعليمها المدعومة بعادات وتقاليد بالية، إضافة إلى الأوضاع القانونية، ويرى بعض الباحثين أن هناك سببا آخر جعل النمو الاقتصادي والبرامج التنموية المختلفة لم يغير من وضعيتها وهو: " بسبب السيطرة المطلقة للرجل على المرأة وخاصة في الريف، فإن الرجل هو الذي يستفيد غالبا من برامج

ومشروعات لتنمية الزراعة"وما ورد في مداخلات الباحثين والخبراء العرب في الندوة التي انعقدت في الأردن عام 1982 حول تنمية المرأة الريفية تبين الوضع المتدهور للمرأة الريفية العربية، فعلى سبيل المثال يقول المتدخلين " أن سبب تدني نسبة القوة العاملة في الدول العربية - بين 25 و 30% من مجمل السكان النشيطين للفئة العمرية (15-64) سنة ترجع إلى انخفاض وضعف نصيب المرأة في المساهمة في سوق العمل، ويضيف أن نسبة الأميات عام 1980 بلغت أكثر من 65% من مجموع السكان للفئة العمرية 15 فما فوق (18,8 مليون امرأة مقابل 10 ملايين من الذكور أميين) ومن المعروف أن الغالبية العظمى بين النساء الأميات يوجدن في الريف"⁴ ولعل المرأة الريفية تعاني مزيدا من الأعباء والهموم نتيجة لحركة تنقل اليد العاملة في الوطن العربي. والأمثلة كثيرة لا يمكن حصرها، ويشير تقرير الفقر الريفي لعام 2001 الصادر عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى معاناة المرأة الريفية العربية من مختلف صور التمييز النوعي وعدم المساواة في الوصول إلى مورد الأرض والائتمان وخدمات التعليم والصحة والخدمات الإرشادية، إضافة إلى

العادات والتقاليد والأعراف السائدة في المنطقة العربية التي لها دورا محوريا في ترسيخ التمييز النوعي. ويشير تقرير التنمية البشرية لعام 2010 أن مشاركة المرأة ازدادت في البلدان العربية بحوالي 9 % منذ عام 1980 ، وبلغت نسبتها 27 % في عام 2008 إلا أنها نسبة لا تتجاوز نصف المتوسط العالمي⁵ ، ويوضح تقرير الاسكوا أن نسبة شغل المرأة للوظائف في القطاع الصناعي وقطاع الخدمات بلغت 18.3 % في عام 2004 ، وشغلت المرأة فقط 8.7 % من المقاعد في برلمانات المنطقة العربية في أبريل 2007 ، وتدل تقارير لجنة الاسكوا أن معدلات الأمية في أوساط النساء في الفئات العمرية 15 عامًا فما فوق، مقارنة بالرجال، مازالت عالية بدول المنطقة العربية.⁶

ولهذا يجب على الحكومات العربية أن تضاعف مجهودها باتجاه سياسة تنمية المرأة الريفية وتعطي لها الحق في المشاركة، وتعمل على تغيير القوانين التي تضعف من مساهمتها لتجعلها أكثر مرونة تتماشى و واقع المرأة الريفية. لأن القوانين الرسمية تستجيب غالبا لمشاكل الحضر، وهذا ما أشار إليه البنك الدولي إلى أن قوة إنفاذ القوانين الرسمية أضعف من قوة إنفاذ الأعراف والتقاليد في المناطق الريفية، إضافة إلى تدعيم دورها بالمزيد من المساهمة في النشاط الاقتصادي وتنمية القطاع الزراعي، واعتبار المرأة هي محور التنمية المستدامة وأن نجاح الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الريفية المستدامة تعتمد بدرجة كبيرة على مستوى تأهيل المرأة الريفية وإكسابها المهارات اللازمة، وعلى درجة الإمكانات المالية والفنية التي تتحصل عليها، ومدى وصولها إلى الموارد، والتمويل اللازم للتوسع في نشاطها الإنتاجي النباتي أو الحيواني أو في الصناعات الزراعية الصغيرة.⁷

أما بالنسبة للجزائر تتعرض المرأة الريفية لأشكال عديدة من العنف والتمييز سواء داخل الأسرة في حصولها على الخدمات مثل التعليم والصحة، أو حقها في الميراث إذا كان حيازة زراعية و لذلك غالبا ما نجدتها تلجأ الى العمل بالقطاع الغير رسمي بحيث احتلت العمالة النسائية الغير رسمية في الريف النسبة الأعظم مقارنة بالعمالة النسائية للحضر، حيث بلغت 71.6% للريف مقابل 13% للحضر، ويلاحظ أيضا ارتفاع نسبة النساء اللائي يعملن بدون أجر إلى 69.7%. كما تشير البيانات إلى أن النساء في الريف تزيد فرص انخراطهن في العمل الأسري غير مدفوع الأجر لتبلغ 71.1% من المشتغلات بالقطاع غير الرسمي في الريف ويعملن لدى الأسرة بدون أجر مقابل 58.6% فقط من نساء الحضر. بينما ترتفع نسبة النساء العاملات باجر نقدي بدرجة أكبر في الحضر 8.7% مقابل 3.2% في الريف.⁸ وتتركز معظم عمالة النساء في القطاع الغير رسمي بالريف في عدة أنشطة منها العمل دون اجر في الحقول التي تملكها العائلة، تصنيع المواد الغذائية (الخبز . الألبان . مشتقات الحليب) وفي تربية ورعاية الحيوان، العمالة الزراعية باليومية.

ثالثا- واقع المرأة الريفية ضمن الاقتصاد الغير رسمي :

إن تدني مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية يرتبط بعوامل اقتصادية متشابكة فالثقافة الذكورية السائدة في المجتمعات العربية تعطي الأولوية للرجال في الحصول على الأعمال ويفضل أرباب العمل تشغيل الرجال لانتعاشهم بأن تشغيل النساء يكلفهم كثيرا نظرا للزواج والحمل والأمومة. وكما ينعكس النمو الاقتصادي البطيء سلبا على تشغيل النساء نظرا لقلّة الطلب على العمالة النسائية لانه في مثل هذه الحالة تقل فرص العمل وبالتالي يأخذ الرجال الفرص المتاحة وتكثر نسبة بطالة النساء. وعلى الرغم من التقدم، الذي شهدته السنوات الأخيرة ، في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين في العمل، فإن نسبة عالية من النساء العاملات ما زلن يواجهن ، معوقات ثابتة تعيق دخولهن سوق العمل والاندماج فيه فعلى الرغم من ارتفاع معدلات مشاركة المرأة في العملية الإنتاجية ، إلا أن هذه المشاركة لم يتوافق معها تحسن في شروط وظروف ونوعية عملها ، فما زالت تحتل جزءاً هاماً من القطاع غير المنظم وما زالت تمارس ذات الأدوار النمطية المحددة سلفاً وفق شروط وظروف عمل أدنى مما هو مفترض في إطار المساواة بين الجنسين . وتبقى المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية هي الأقل في العالم 33,3% ، حيث تتركز أعلى نسبة مساهمة للمرأة في القطاع غير المنظم ثم القطاع الحكومي يليه القطاع الخاص ويندر اشتراكها بشكل عام في القطاع التعاوني والمشارك وفي الصناعات الاستخراجية والنقل إما بسبب عدم السماح قانونياً للمرأة بالعمل فيها وفقاً لقوانين العمل والتعليمات النازمة الصادرة عن وزارات الشؤون الاجتماعية ووزارات العمل العربية و التي تمنع النساء من العمل في بعض الأعمال التي تعتبرها خطيرة أو لا تناسب المرأة أو أن المرأة العربية لا تتقدم للعمل فيها. وعمل المرأة في القطاع غير المنظم غالبا هو " المحور الأساسي في عملية تشغيل منشآت بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة وعدم توفر فرص عمل أخرى واستقطابها من قبل أصحاب العمل في هذا القطاع لخص الأجر و قيامها بأعمال مؤقتة وبدون عقود أو تنفيذها بعض الأعمال في منزلها ويدخل في هذا السياق المنشآت الأسرية- المنزل - الجمعيات التطوعية - المنشآت الصغيرة - القطاع الزراعي - القطاع المنزلي (من صناعات غذائية - ملابس - حرف تقليدية) ويبقى هذا القطاع خارج عن أي إطار مؤسسي أو قانوني و لا يقدم للعاملة أي حق من الحقوق المكفولة بقوانين العمل.⁹

لقد أشارت التقارير الخاصة بنسبة التشغيل بالجزائر على مستوى القطاع الغير رسمي فهي تضم نسبة تتراوح بين 83.6% و 85.08% بالنسبة للذكور، أما الإناث فنسبة توظيفه بهذا القطاع فهي تتراوح بين 13.5% إلى 16.3% نحن نقصد بهذه الفئة، النساء المعيلات لأسرهن أو المهجرين قسراً (مثل المطلقات، الأرمال) وغيرهم، تعد الجزائر من بين الدول الرائدة في مجال السياسات الاجتماعية، التي تتميز على الخصوص بإجراءات حمائية متقدمة في مجالات عديدة، ومختلف الفئات في المجتمع، وخاصة الفقيرة منها و ذلك بعد ارتفاع نسبة العمالة لهذه الفئة بسوق العمل الغير رسمي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (03): تطور التشغيل الغير رسمي حسب الجنس

السنة	2001			2005			2010		
	التشغيل الكلي	التشغيل الغير رسمي	النسبة	التشغيل الكلي	التشغيل الغير رسمي	النسبة	التشغيل الكلي	التشغيل الغير رسمي	النسبة
الذكور	4143	1378	33.3	5568	2379	42.7	7221	3336	46.2
الإناث	773	270	34.9	1096	373	34.1	1379	586	42.5
المجموع	4917	1648	33.5	6664	2752	41.3	8600	3921	45.6

Source:ONS

رابعا - استراتيجيات مواجهة و معالجة ظاهرة عملة المرأة الريفية بالإقتصاد الغير رسمي:

إن أهم الاستراتيجيات الواجب اتخاذها لمعالجة هذه الظاهرة التي تعتبر مصدر القوت نظرا لطبيعة الاعتمادات على الاقتصاد الوطني والأمن والصحة العمومية ونظرا للمخالفات ومظاهر الغش المسجلة في الميدان التجاري والضريبي والجمركي والاجتماعي، وخطورتها القصوى التي لا يمكن أن تتكفل بها السلطات العمومية بمفردها بنجاح، فإن نجاح أي إجراء أو عمل يتم القيام به في هذا المجال يتوقف على المشاركة التامة والكاملة لمجمل فاعلي الإدارة الاقتصادية والقضائية والمحلية والمجتمع المدني المنظم¹⁰.

اضافة الى ذلك فان البرامج المبادرة بها في هذا المجال لا يمكن أن تفضي إلى نتائج إيجابية إلا إذا كانت مندرجة ومصممة في الإطار العام لمكافحة الفقر، عن طريق نمو اقتصادي مستدام وسياسة لإعادة توزيع المداحيل تستهدف في المقام الأول الفئات المحرومة والمتضررة. ويجب أن ترمي أهم الأعمال والتدابير إلى مايلي¹¹:

- تطوير مراكز التدريب المهني والفني وزيادة طاقتها الاستيعابية، وخصوصاً في الأحياء الشعبية الفقيرة ودعمها لتمكينها من استقبال النساء ذوات الدخل المحدود والفقيرات المعيلات وإعطائها الأولوية في اكتساب المهارات اللازمة لتطوير قدراتهن وتعزيز اعتمادهن على الذات كوسيلة للحد من البطالة والفقر.

- التخفيف من حدة إجراءات إقامة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، وفي مقدمتها منح التراخيص من المحليات وادخال المرافق، فضلاً عن عقبة الضرائب التي تؤثر على تكلفة المنتج أو الخدمة بما يرفع سعر البيع، ومن ثم يصعب المنافسة في السوق.

- السعي لتوفير مظلة للتأمينات الاجتماعية للمرأة التي تمارس أنشطة اقتصادية بالقطاع غير الرسمي رافة بها وبأسرها.

- إنشاء مجلس قومي للتنمية القطاع غير الرسمي بحيث يعمل على توفير البيئة المناسبة لأنشطته، ويساهم في مواجهة كافة المعوقات

التي تحول دون تنميته، مع مراعاة أن يتم تشكيل هذا المجلس من ممثلين تابعين للوزارات والهيئات المعنية، إلى جانب ممثلين لهيئات ذات

صلة بهذا النشاط مثل معهد التخطيط القومي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والمجلس القومي للمرأة.

- الاهتمام بالتدريب التحويلي، وتركيز مجهودات التنمية المحلية على استهداف العناصر التي تعمل خارج المنشآت من هؤلاء النساء، ويقمن بأنشطة قليلة الإنتاجية لا تحتاج إلى أى مهارات وتحويلها إلى قوة عاملة مرتبطة بأنشطة إنتاجية يكتسبن من خلالها مهارات جديدة من خلال برامج واسعة للتدريب التحويلي وإعادة التأهيل باعتباره جزءاً لا يتجزأ من برامج مكافحة الفقر.

- تخصيص رؤوس أموال توجه للنساء بشكل عام من خلال جمعيات الأسر المنتجة ومن خلال مراكز التدريب المهني، وبخاصة في المجالات الإنتاجية والخدمية حتى يمكن توعية المرأة وتنقيتها بطبيعتها عملها والأضرار الناتجة عنه المتوقع حدوثها.

- ضرورة تكاتف جميع الجهات والأجهزة الحكومية لقياس حجم الأنشطة الاقتصادية التي تمارسها المرأة بالقطاع الحضرى غير الرسمي ودخل الوحدة المعيشية من خلال حساب متوسط الدخل القومي لها، علاوة على التمييز بين القطاع الرسمي، والقطاع غير الرسمي، والقطاع شبه الرسمي حتى تتوفر بيانات دقيقة حسب النوع للتقليل من حدة الفقر والبطالة خاصة بين الإناث.

- تسهيل استخراج تراخيص مزاولة النشاط للنساء العاملات بالقطاع غير الرسمي، والاستمرار في إقامة أسواق رسمية لتجميعهن في أماكن يسهل وصول المستهلكين إليها، وبحيث تتمتع هذه الأسواق بالمرافق والخدمات اللازمة لراحة الباعة والمشتريين. وكل هذا يساعد هؤلاء النساء على ممارسة نشاطهن بطريقة رسمية وتحقيق استقرار اجتماعي لهن مما يزرع الخوف المستمر من مطاردة الأجهزة الرسمية لهن، وتهديهن بمصادرة بضاعتهم وحبسهن.

- تفعيل آليات المشاركة بين منظمات المجتمع المدني ومنشآت القطاع غير الرسمي من خلال التمويل اللازم وتشجيع النساء العاملات فيه على الحصول على الدخل من خلال عملهن، إما من خلال حصولهن على القروض الائتمانية بدون فوائد، أو من خلال القروض ذات الفائدة المحدودة لإقامة مشروعات صغيرة تدر عليهن دخلاً مناسباً.

- وضع إستراتيجية شاملة وبرامج هادفة للحصول على قروض صغيرة وبشروط ميسرة وخاصة للنساء الفقيرات والمعيلات لأسر، وذلك لتمكينهن من المشاركة في العملية الإنتاجية، وضمان حصولهن على حقوقهن والتأكد من عدم استغلالهن بشتى الطرق ومختلف الوسائل.

- ضرورة إيجاد مراكز ثابتة لتشغيل النساء اللائي يعانين من عدم استقرار العمل، لتوفر لهن فرص الحصول على العمل أو لمساعدتهن في تسويق إنتاجهن أو تطوير أعمالهن مع الالتزام بشروط تشغيل ملائمة وفقاً لتشريعات العمل.

- الاهتمام بتطوير الصناعات الحرفية واليدوية التي تقوم بها النساء، ولاسيما تلك التي لها طاقة تصديرية عالية في المستقبل مثل : مشغولات المعادن، والمنتجات الجلدية، والملبوسات بمختلف أنواعها.

خاتمة :

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا البحث تبين لنا أن ممارسة المرأة الريفية لأي نشاط هو محدود وضئيل و يرون مشاركتها في دخل الأسرة غير مقبول من الناحية الاجتماعية، ولهذا يقال أن عمل المرأة يظل خفي أو غير معترف به، بحيث تصادف المرأة الريفية خلال عملية الانتاج عدة معوقات تحول دون تقديمها الكمية والنوعية المناسبة أحيانا وهو ما يستدعي حسب انخراط المؤسسات والوزارات في العمل على تقلص التسهيلات وإزالة المعوقات ميدانيا في مراحل الانتاج .

إذن فرغم الجهود التي تقوم بها السلطات المحلية والمركزية من أجل تحسين أوضاع المرأة الريفية وتنميتها، إلا أن دورها لا زال محدودا إضافة إلى معاناتها من التهميش، حيث لم تصل إليها هذه الجهود بسبب العرف والثقافات المنتشرة والسائدة في الريف، وبالتالي لا تزال أوضاعها متدنية مقارنة بالذكور، وهي نفس الحالة بالنسبة للمرأة الريفية على المستوى الوطني التي كشفها مركز CENEAP في دراساته الميدانية، فبالرغم من الدور المركزي الذي تلعبه في تنمية القرية الريفية، حيث أصبح اليوم من أولويات التنمية الريفية المتكاملة، بل التنمية الشاملة عامة، باعتبار أن برامج التنمية الريفية المتكاملة هي موجهة إلى الفئات الأكثر حرمانا في المجتمع، والمرأة الريفية هي أكثر الفئات حرمانا نظرا لما أحاط بها من ظروف اقتصادية وتاريخية.

وأخيرا يمكننا القول أن العامل الاقتصادي مارس الدور الفاعل في قبول وضع المرأة كعامل غير رسمية، كما بينت نتائج الدراسة أن عملية اتخاذ القرار داخل الأسرة مازالت حكرا على الرجال بالرغم من ارتفاع مكانة المرأة الاقتصادية و الاجتماعية

المراجع

1. تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي "الجالية الجزائرية في الخارج، ما مدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر؟".
2. تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول أجهزة التشغيل، الدورة العشرون، جوان 2002.
3. د.حيدر إبراهيم علي، إستراتيجية التنمية الريفية في الدول الخليجية — حالة دولة الإمارات العربية المتحدة
4. أحمد عمار، مداخل التخطيط الاجتماعي لتنمية المرأة الريفية، ندوة تنمية المرأة الريفية 1982 ، ص 54 .

5. منظمة الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2010 ، الثروة الحقيقية للأمم، مسارات إلى التنمية البشرية، عدد خاص في الذكرى العشرين، 2010 ، نيويورك، ص93 .
6. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا)،المؤتمر الإقليمي حول قضايا تدهور الأراضي في المنطقة العربية، التنمية الريفية في المنطقة العربية -القاهرة . 2007 الموقع www.css.escwa.org، ص18
7. الأمم المتحدة (مجلس حقوق الإنسان)،الدراسة النهائية بشأن المرأة الريفية والحق في الغذاء، الدورة 2012، 22، جنيف .البنك الدولي :تقرير عن التنمية في العالم 2012 ، المساواة بين الجنسين والتنمية، 2012 ، واشنطن، ص12 .
8. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بحث القوى العاملة لعامي 1995- 2008
9. التقرير الخاص بالمجلس الاقتصادي و الاجتماعي حول التشغيل الغير رسمي بالجزائر ،الدورة العادية الرابعة و العشرون جوان 2004 ص 304.
10. الاقتصاد غير الرسمي في بلدان المغرب العربي، منشورات GRATICE، رقم 22، السداسي الأول من سنة 2002.
11. التشغيل في بلدان المغرب العربي، نظرة حول العرض والطلب في مجال العمل، تورينو، إيطاليا، ديسمبر 2002، وثيقة عمل أعدها Corrine Blanchette.
12. البرنامج الوطني حول الحكامة بالجزائر ،نوفمبر 2008
13. الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر، نشرة 2010 ، ص10
- 14 LEGENDR François, Emploi et politiques sociales : Tome 2, trajectoires : d'emploi et rémunérations, France, sept 2009 p300
- 15 MUsETTE.M, ISLIM, HAMMOUDA.N, Marché du Travail et emploi en : Algérie, Bureau de l'OIT à Alger, octobre2003 p 43.